تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية

عثمان توات (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص : تستخدم الدول العربية الاتفاقيات التجارية (الثنائية، الإقليمية والمتعددة الأطراف) بصورة مكثفة ضمن سياسات تستهدف تحقيق التكامل الإقليمي. و بالنظر لانتهاج هذه الدول أسلوب سطحي في التكامل الإقليمي يقتصر على تحرير تجارة السلع، ما يتطلب تعزيز المبادرات التي تعقدها الدول العربية على الصعيد الإقليمي، بدمج قضايا تعمق الاندماج بينها ومن ضمنها تحرير تجارة الخدمات، هذا ما تحاول هذه الورقة إبرازه من خلال تحليل أداء قطاع الخدمات والإمكانيات التي ينطوي عليها لتحقيق تكامل عميق بين الدول العربية خاصة في قطاعات وأنماط توريد تتمتع فيها الدول العربية بقدرات وميزات على الصعيد الإقليمي.

الكلمات المفتاح : دول عربية، إقليمية جديدة، اتفاقيات تجارة إقليمية، تجارة الخدمات.

تصنيف JEL : F14، F15.

I. تمهيد:

إن اكتمال تحقق تحرير التجارة بين الدول العربية على أرض الواقع ولأول مرة- على الأقل خلال العقود الستة الماضية- ضمن مختلف المبادرات الإقليمية التي تم تنفيذها خلال العقد الأخير خصوصا، كاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية واتفاقية أغادير، شكلت مختلف هذه المبادرات أكثر الخطوات تقدما على مسار التكامل الإقليمي بين الدول العربية. وإن كان ما تحقق على أرض الواقع قد لا يقنع كثيرا، بالنظر لمحدودية التأثير على التبادل التجاري البيني السلعي للدول العربية، الذي ظل يمثل المدخل الرئيسي لتحقيق التكامل الإقليمي. ومن هنا تنبع أحد أكثر الأسئلة إلحاحا بالنسبة لمستقبل الاندماج بين الدول العربية، وهو: **هل يعد تحرير تجارة الخدمات خيار ينطوي على مكاسب للتقدم أكثر على مسار التكامل الإقليمي بين الدول ؟**

إن البحث عن بدائل في هذا الإطار، لا يعني بأي حال من الأحول الاستغناء عما تم تحقيقه إلى غاية الآن، بل يشير إلى تلك الجهود الإضافية التي يتعين على الدول العربية بذلها و تلك الخطوات المرافقة التي يجب اتخاذها من أجل تعزيز ما تم انجازه إلى غاية الآن. ويجب الإقرار هنا بصعوبة وجود وصفة محددة يمكن تنفيذها. وقد يتطلب هذا ضرورة تجاوز كافة العقبات التي ظهرت أثناء تنفيذ مختلف مبادرات تحرير التجارة الإقليمية والاستفادة منها في رسم المعالم المستقبلية لتفعيل مسارات التكامل الإقليمي المقبلة. ويقع على رأس جدول الأعمال الإقليمي الحاجة إلى توسيع نطاق تحرير التجارة البينية، ولابد لآليات تحفيز هذه الأخيرة أن تتعدى التكامل السطحي المتجسد في اتفاقيات تجارة حرة تشمل السلع فقط، إلى اتفاقيات تكامل عميق تتضمن تحرير تجارة الخدمات في قطاعات و بأساليب توريد تنطوي على مكاسب في حالة الدول العربية.

من الناحية النظرية، درج الاقتصاديون تقليديا على اعتبار التكامل التجاري الإقليمي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع، وكانت تعتبر دولتان أو أكثر متكاملة إذا كان حجم التجارة البينية بينها كبيرا. إلا أن هذا المفهوم قد تطور حاليا، حيث أضحى تحرير تجارة الخدمات عنصراً أساسياً من التوجهات الإقليمية الجديدة، وأصبح ينطوي على التزامات أرسخ في مجال التدابير المطبقة خلف الحدود.

وتتفاوت حوافز المشاركة في اتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل تحرير تجارة الخدمات بين البلدان، إلا أنه يمكن تحديد عدة عوامل. فأولاً، في الحالات التي يعتبر فيها تحرير التجارة الإقليمية في السلع ناجحاً، قد تتشجع البلدان على توسيع نطاق التحرير كي يشمل الخدمات. وثانياً، قد يكون التفاوض بشأن تحرير الخدمات أسهل بين مجموعة محدودة من المشاركين، وبصورة خاصة بين اقتصاديات تتقارب مستويات تنميتها ويربطها القرب الجغرافي والروابط الثقافية، لأن هذه العوامل تتيح درجة كبيرة من التبادل بين الشركاء الإقليميين. وثالثاً، إن العديد من البلدان قد أدركت الأهمية الفائقة للتجارة في الخدمات في سياق النمو والتنمية، فقامت بتعجيل خطى المبادرات الإقليمية الرامية إلى البحث عن فرص لتصدير الخدمات وزيادة جذب الاستثمارات.

و تعتمد اتفاقات التجارة الإقليمية المختلفة نُهجاً متباينة لتحرير الخدمات في هذا الإطار، تشمل:*

- النطاق أو التغطية القطاعية (القطاعات المشمولة و تلك المستبعدة)؛
- أساليب التحرير إما نهج القائمة السلبية أو الإيجابية. ويشتمل النوع الأول على مبادئ تحرير كالتزامات عامة مع إدراج قائمة سلبية بالتحفظات والاستثناءات المتصلة بالالتزامات، أما النوع الثاني فيتضمن التزامات عامة

eMail : (*) Touatabdou@yahoo.fr

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محدودة مع إدراج قائمة إيجابية تتضمن التزامات تحرير محددة؛
- عمق الالتزامات عبر سلسلة من التدابير المدرجة لتعزيز فعالية الوصول إلى الأسواق؛
- أخيرا، التعاون في مجال وضع اللوائح و مجالات التعاون الأخرى.

كما أن التحرير الإقليمي للخدمات بمختلف نهجه يمكن أن يركز على الحد من الحواجز التقنية والبيروقراطية التي تعترض سبيل التجارة وذلك عن طريق الإصلاحات الإدارية المنسقة ونشر المعلومات البالغة الأهمية بشأن الإمكانيات التجارية وتشجيع الاتصالات بين مؤسسات الأعمال الإقليمية، وكذا بناء القدرات المالية والبشرية و المؤسسية، وتيسير التجارة وبناء الهياكل الأساسية. ويعد التعاون التنظيمي في مجالات الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية وشهادات الترخيص والمعايير الفنية أو مواءمتها، والمنافسة، والأحكام الخاصة بتنقل الأيدي العاملة جزءا مهما من المجالات التي يمكن أن ينطوي عليها تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي، وقد تكون فوائد التعاون التنظيمي كبيرة بشكل خاص في القطاعات التي تتعرض فيها التجارة لعراقيل ناجمة عن الاختلافات في متطلبات التأهيل والرخص والمعايير (كالخدمات المهنية مثلاً) أو المسائل المتعلقة بالتأشيرات. ولكن قد تكون هناك تكاليف أيضاً، كتلك الناشئة عن عملية مواءمة دون المستوى الأمثل، لا تعكس بصورة صحيحة الأفضليات الاجتماعية والظروف الاقتصادية المحلية.[1]

وتشير العديد من الدراسات إلى أن احتمالات تحقيق مكاسب ثابتة وديناميكية من التحرير التفضيلي للخدمات تفوق احتمالات تحقيقها من التحرير التفضيلي في مجال السلع، كما تبين أن تحرير التجارة في الخدمات وتعزيز التعاون التنظيمي في مجالات عدة ذات صلة قد يكون عاملا حافزا للتجارة الإقليمية عبر إضفاء إمكانات كبيرة لاتفاقات تحرير التجارة الإقليمية خاصة في تشجيع تحرير الحركة المؤقتة لموردي الخدمات، كما أن لقطاع الخدمات أثرا على نمو العديد من القطاعات الأخرى، وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي بشكل عام.[2]

ويمكن تسخير إمكانات اتفاقات التجارة الإقليمية في هذا الإطار كوسيلة لزيادة الصادرات الوطنية من الخدمات بشكل يدعم الأهداف الأوسع نطاقاً المتمثلة في حفز مركبات النمو الإقليمي وإنماء قدرات التوريد الإقليمية وتعزيز تنمية مصانع وشركات الخدمات الإقليمية. ومن شأن التجارة الإقليمية في الخدمات أن تتيح مجالاً واعداً لحركة الأشخاص والعمال المؤقتة المتصلة بهذا القطاع، ويمكن أن تضطلع أيضاً بدور حافز في إيجاد فرص العمل عبر تشجيع حركة العاملين على مختلف مستويات مهاراتهم. وعلاوة على ذلك، يمكن لتحرير التجارة الإقليمية في الخدمات أن تتيح بيئة دعم للشركات عن طريق تسريع عملية التعلم وبناء القدرات. ومن شأن اتفاقات التجارة الإقليمية أيضا، عن طريق إتاحة وفورات حجم في إنتاج الخدمات أن تساعد على تقوية قدرات التوريد الأصلية والفعالية التنظيمية قبل مواجهة المنافسة على الصعيد العالمي. و بهذا المفهوم من شأن التدرج الملائم في فتح سوق الخدمات إقليميا أن يتيح مكاسب ديناميكية طويلة الأمد. كما أن للتدرج في التحرير أهمية خاصة في القطاعات المرتبطة ببعض الخدمات التي تعتمد على كثافة رأس المال كبيرة كخدمات الهياكل الأساسية في قطاعات رئيسية كالنقل والاتصالات والطاقة.[3]

II. تحليل الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية و تحرير تجارة الخدمات.

تعقد جميع الدول العربية حاليا جيلا جديدا من الاتفاقيات والترتيبات التجارية في مشهد يتميز بتعدد مسارات التحرير التجاري سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، مثل الترتيبات التجارية داخل المنطقة العربية، ومع دول وتكتلات اقتصادية أجنبية أو في إطار منظمة التجارة العالمية (الشكل 1). وعلى الصعيد البيني تعتبر جميع الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الثنائية التي تعقدها الدول العربية بينها اتفاقيات تكامل سطحي وهي تقتصر على تحرير التجارة السلعية فقط (أنظر الجدول 1 بالملحق).

وكونها اتفاقيات تهدف إلى تحرير تجارة السلع لا تتضمن جميع الاتفاقيات العربية إشارات صريحة إلى تحرير التجارة في الخدمات أو وضع نماذج و أساليب لهذا الغرض. و حتى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الجديدة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية على الرغم من إعلان السوق الخليجية المشتركة بداية من سنة 2008، لا تتضمن إشارة مباشرة إلى تحرير قطاع الخدمات بمفهومه الواسع، على الرغم ما تضمنته من ضرورة التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها "دون تفريق أو تمييز" في "كافة المجالات الاقتصادية"، ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين. و قد أوردت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس لسنة 2001 أمثلة يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس وتشمل هذه المجالات ما يلي:التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، تملك العقار، تنقل رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات، و التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.[4] من جهة أخرى، تبذل عدة جهود في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لبعث مفاوضات إقليمية حول تحرير تجارة الخدمات، على الرغم من عدم تضمين اتفاقية تسهيل و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية و برنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى في أي من بنودها ما يتيح إدماج تجارة الخدمات ضمن مشمولات المنطقة. مما حدا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية لإقرار " الأحكام العامة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية " سنة 2003 و التي روعي عند إعدادها عدم تعارضها مع بنود اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في ظل منظمة التجارة العالمية.** وأن لا تخل أو تؤثر على التزامات الدول العربية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المنظمة. كما وأن القطاعات التي يتم تحريرها بين الدول العربية يجب أن تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

وقد تم وضع الخطوط التوجيهية لإعداد جداول الالتزامات المحددة بعد إقرار الأحكام العام للاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و من ثم وضع برنامج للمفاوضات بين الدول الراغبة بدأ خلال شهر أكتوبر 2004 في بيروت (ما أطلق عليه بجولة بيروت لمفاوضات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية) ، و شاركت غداة انطلاق الجولة الأولى من المفاوضات خمس دول عربية فقط من خلال تبادل العروض المبدئية التي ترغب كل دولة في التفاوض عليها بصفة ثنائية بحيث تتضمن جداول الالتزامات الحالية بمنظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول العربية الأعضاء في المنظمة و الجداول المتضمنة في عروض الانضمام بالنسبة للدول التي لا تزال في مرحلة الانضمام، مما يعني أن الجولة انطلقت بدون أي التزامات فعلية إضافية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد الدول المشاركة في هذه المفاوضات إلى ثمان دول خلال الاجتماع الثاني الذي تأخر انعقاده إلى غاية شهر ماي 2006 بمقر جامعة الدول العربية، و اتفاقها على الانتهاء من هذه الجولة قبل انعقاد دورة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي خلال شهر فيفري 2007. إلا أن المفاوضات تعثرت ولم يحرز أي تقدم يذكر بالنظر لعدم تقديم الدول المتفاوضة لعروض محسنة أو طلبات محددة إزاء الدول الأخرى. و استجابة للقرارات العديدة التي أصدرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي وكذا القمم العربية التالية بدعوة الدول العربية التي لم تلتحق بعد بالمفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام للمفاوضات التجارية، خاصة تلك الدول التي تقدمت بالعروض الأولية حول قطاعات الخدمات التي ترغب في تحريرها والتفاوض بشأنها. كما تم حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من المفاوضات الثنائية في إطار" جولة بيروت " لتحرير تجارة الخدمات بينها، حيث تم عقد عدة اجتماعات طيلة الفترة 2008-2013، خلصت إلى تحليل العقبات وتحديات تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ومناقشة الوضع الحالي للمفاوضات، بالإضافة إلى اقتراح آليات عمل لتسريع وتيرة المفاوضات من خلال مراحل للتحرير القطاعي للدول الراغبة في ذلك و كذا وضع معايير إن أمكن لاختيار القطاعات التي يجب تحريرها أولا، لكن دون أن يتم إحراز أن تقدم أو اختتام لهذه الجولة من المفاوضات.[5]

و بالرجوع إلى اتفاقية أغادير، نلاحظ أن الاتفاقية لم تتطرق بشكل واضح إلى بنود محددة حول الالتزام بتحرير تجارة الخدمات سوى من خلال المادة الخامسة منها، والتي أكدت التزام الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها الواردة في جداول الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية والسعي لتوسيع نطاق تجارة الخدمات فيما بينها وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من الدول الأطراف. وتم إحالة الموضوع إلي لجنة وزراء التجارة الخارجية لدراسة التطور الحاصل في تجارة الخدمات بين الدول الأطراف، بشكل دوري بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.[6] ولم يتم إدراج هذه المسألة إلى غاية الآن سواء في إطار الاتفاقية أو كاتفاقية ملحقة.

III. أداء و تطور تجارة الخدمات في الدول العربية.

يعتبر قطاع الخدمات في بعض الدول العربية أكبر قطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تفوق مساهمته 50% في كل من مصر وتونس والمغرب و تبلغ 71% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان والأردن بنسبة تصل إلى65%، كما تبلغ نسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وتبلغ هذه المساهمة أكثر من 40% في دول مجلس التعاون الخليجي. كما تشير البيانات المتاحة لعام 2008 إلى أن حوالي 58% من إجمالي العمالة في الدول العربية يتمركزون في قطاع الخدمات، وترتفع هذه النسبة بشكل مطرد ليصبح قطاع الخدمات المشغل الأكبر للعمالة. ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل أهمها التوسع في قطاع الخدمات في معظم الدول العربية، و التطور في تقنيات الإنتاج الذي أدى تراجع معدلات التوظيف في قطاعي الزراعة والصناعة.[7] (أنظر الشكل رقم 2)

و فيما يخص التجارة الخارجية للخدمات تشير الإحصاءات المتوفرة (أنظر الجدول رقم 2) إلى أن صادرات الدول العربية من الخدمات (أي المتحصلات مقابل خدمات) بلغت كمتوسط حوالي 103.8 مليار دولار خلال الفترة 2005-2012 بمعدل نمو متوسط بلغ 12.4% مقابل 42.6 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2000-2004. و بلغ متوسط معدل النمو 14.6% طيلة الفترة 2000-2012.

أما في ما يتعلق بقيمة واردات (أي مدفوعات الدول العربية مقابل الخدمات)، فبلغت 232.2 مليار دولار في عام 2012 أي ما نسبته 25,2% في المتوسط من الواردات العربية للسلع والخدمات. و لقد سجلت واردات الخدمات للدول العربية نموا مطردا خلال الفترة 2000-2012 فاق نمو الصادرات، فعلى سبيل المثال ارتفعت الواردات بمعدل نمو متوسط بلغ حوالي17.8% مقارنة بـ12.4% للصادرات خلال الفترة 2005-2012. في حين شهدت بعض الدول العربية نموا سلبيا أو بطيء في صادراتها من الخدمات التجارية، ظلت وارداتها تنمو بمعدل متزايد خلال نفس الفترة. و على العموم تظل الدول العربية (كمجموعة) أو حتى معظم هذه الدول تعاني من عجز في موازين خدماتها التجارية، باستثناء بعض الاقتصاديات المتنوعة مثل: الأردن، تونس، المغرب،سوريا و مصر.

من جهة أخرى يظهر الجدول رقم 2 تفاوتا في حجم تجارة الخدمات بين الدول العربية، كذلك بين الصادرات و الواردات بين هذه الدول. و يعزى ذلك إلى طبيعة اقتصاد كل دولة و تطور قطاعات الخدمات فيها، ففي الدول العربية التي تلعب السياحة دورا بارزا في اقتصادها مثل مصر،لبنان و المغرب، نلاحظ أن حجم صادراتها يفوق كثيرا حجم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صادرات الدول العربية، و تشكل صادرات هذه الدول مجتمعة 68.04% من إجمالي صادرات الخدمات للدول العربية التي توافرت بياناتها. كما أن صادراتها من الخدمات تفوق وارداتها خلافا لبقية الدول العربية.

أما بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية للخدمات في الدول العربية (الشكلين رقم 3 و4) فتنحصر في مجموعة من القطاعات الخدمية التي لها أهميتها الاقتصادية في هذه الدول مثل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات والخدمات المالية.

فخلال الفترة 2005-2010 سجل كل من قطاعي النقل والسفر مساهمة بلغت حوالي من 70% في معظم الدول العربية. حيث تأتي في جانب الصادرات خدمات السفر في الدرجة الأولى وتستأثر بحصة 52% من صادرات الدول العربية للخدمات في عام 2010، ثم تليها خدمات النقل بنسبة 21% والخدمات الأخرى وأهمها الاتصالات والخدمات المالية و خدمات التشييد والبناء والخدمات الحكومية بنسب تتراوح بين 1 و7%.

وفي جانب هيكل واردات الخدمات، تستأثر خدمات النقل بالحصة الأكبر بنسبة 35%في المتوسط من واردات الخدمات للدول العربية في عام 2010. وتشير هذه الأهمية أيضاً إلى الارتباط الوثيق لخدمات النقل بالنفط والغاز، وهي السلع الرئيسية التي تصدرها الدول العربية إلى الأسواق العالمية. وتأتي بعد ذلك خدمات السفر التي تشكل حصة 27% في المتوسط من واردات الدول العربية للخدمات و كذا الخدمات الحكومية بنسبة16%، وتشكل الخدمات الأخرى الحصة المتبقية و أهمها الخدمات المالية و التأمين و خدمات الإنشاءات والاتصالات.

و نظرًا لهيكل تجارة الخدمات في الدول العربية، يمكن ملاحظة تركز هذه التجارة في أنماط توريد معينة لها أهميتها الاقتصادية في تعزيز التنمية لكل دولة عربية بمفردها وللدول العربية ككل. ويمكن أن نلاحظ الأهمية التي تكتسيها خدمات اليد العاملة في الدول العربية التي يطلق عليها تسمية حركة الأشخاص الطبيعيين و هو أحد الأنماط الأربعة لتوريد الخدمات على الصعيد الدولي، والمرتبطة بانتقال الأفراد بين الدول العربية أو خارجها. و تعتبر الدول العربية في هذا الإطار إما مصدرة أو مستوردة صافية للعمالة والخدمات المهنية في نفس الوقت. كما يمكن استنتاج الأهمية الضئيلة للخدمات المرتبطة بالتطورات التكنولوجية المتسارعة في العالم كخدمات الاتصالات و الخدمات المالية، أو خدمات الإنشاءات و هي الخدمات التي تعتمد على التواجد التجاري للشركات في التوريد مما يعني استقطاب نصيب أقل من الاستثمارات في هذه الدول، رغم الأداء الجيد لبعض الدول كدول مجلس التعاون الخليجي التي تتحول بعضها إلى مراكز مالية دولية (البحرين، دبي) أو من خلال توسع شركاتها الوطنية للاتصالات (كالكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة) وهو مما يعزز أداءها على صعيد تجارة الخدمات على الصعيدين الإقليمي والدولي و يعزز الاستثمارات الخاصة بهذه المجالات.

IV. تحليل الإمكانيات التي ينطوي عليها أداء التجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية.

تنطوي أحد أهم العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل تحليل النزعة الإقليمية بين الدول العربية، الوضع التنافسي للأداء التجاري لهذه الدول على الصعيد العالمي بما يشمل على الخصوص تحليل الإمكانيات التصديرية للخدمات ووضع صادرات الدول العربية في المنافسة الدولية من حيث نوعيتها و تنافسيتها. ويمكن إثارة العديد من القضايا في هذا الإطار ذات الصلة بالأداء التصديري كنمط تكوين صادرات الخدمات و مدى تنوعها.

و لإظهار مستويات تنويع الخدمات في هيكل الصادرات للدول العربية يرد في الجدول رقم (3) مؤشران يقيسان تنوع صادرات الدول العربية من الخدمات و مدى تركزها في فئات معينة.***

حسبما يتضح من المؤشرات المحسوبة، تمتلك الدول العربية سواء كمجموعة أو كأداء فردي مؤشرات تنوع أقل و تركز عالى للخدمات على صعيد الصادرات، و لا يبدو أن تنويع الخدمات منخفض فقط بل لم يعرف تحسنا كبيرا خلال الفترة 2005-2010. وكما هو متوقع تمتلك الدول العربية المصدرة للبترول و الغاز مستويات تنوع أكثر انخفاضا مقارنة ببقية الدول ليس على صعيد السلع فقط (تركز عالي في صادرات النفط و مشتقاته) والذي تسمح به الميزة النسبية القوية التي تتمتع بها هذه الدول من هذه الموارد و هو القطاع الذي يدر عليها النصيب الأكبر من العملات الأجنبية، مما جعلها لا تولي اهتمام أكبر بتنويع اقتصادياتها خاصة قطاعات الخدمات التصديرية. و حتى بعض الدول التي تظهر مستويات أكثر تنويعا على صعيد الصادرات من السلع لا تعكس نشاطا تصديريا أكثر تنويعا من الخدمات مثل الأردن و سوريا. و يبقى أداء كل من مصر و لبنان و تونس و المغرب و إلى حد ما الجزائر الأفضل على صعيد تنويع هيكل صادراتها من الخدمات رغم ميل المؤشر إلى التراجع في هذه الدول بين سنتي 2005 و2010، مع العلم أن هذه الدول باستثناء الجزائر تعتبر من الدول الأكثر تنويعا اقتصاديا و على صعيد الصادرات من السلع أيضا.

و في معرض استكشاف المزيد من العوامل التي يمكنها تفسير الأداء التصديري للدول العربية يوفر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage Index دلالات مهمة حول إمكانيات التصدير التي تتمتع بها الدول العربية في قطاعات الخدمات و فرص التوسع الممكنة، ونتائجه واردة في الجدول رقم 4.

يظهر مؤشر الميزة النسبية في الدول العربية إلى حد كبير، الميزة النسبية المستندة إلى الموارد التي تتمتع بها هذه الدول كالوفرة في الموارد البشرية أو الغني بالموارد السياحية و الثقافية و المزايا التي يتيحها الموقع الاستراتيجي بالنسبة لخدمات النقل الدولي أو بعض الخدمات الحكومية كالقواعد العسكرية. و يوجد أعلى معدل للميزة النسبية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خدمات السفر، و تمتلك معظم الدول العربية حتى تلك الدول ذات قواعد التصدير الأقل تنوعا كالدول العربية الأقل نموا ميزة نسبية في خدمات السفر أو أحد أنوع خدمات النقل.

و من بين 11 فئة من صادرات الخدمات حسب تصنيف الخدمات في التجارة الدولية لا تمتلك الدول العربية ميزة نسبية سوى في 5 خدمات كحد أقصى و كمتوسط في 4 خدمات، وهي الخدمات التي تمثل أكبر حصة من نصيب الدول العربية في صادرات الخدمات العالمية. حيث تمثل صادرات الدول العربية من خدمات الاتصالات 8% من الصادرات العالمية لخدمات الاتصالات و كل من صادرات الخدمات الحكومية و خدمات السفر 6% في الصادرات العالمية لهاته الخدمات سنة 2010. رغم أن كل من خدمات الاتصالات و الخدمات الحكومية لا تمثلان سوى 6% و 3% من إجمالي صادرات الدول العربية من الخدمات، إلا أن امتلاك الدول العربية لميزة نسبية في تصدير هذه الخدمات مؤشر على القدرات التي يمكن استغلالها لزيادة حجم الصادرات من هذه الخدمات من خلال المنافسة أكثر في الأسواق الدولية والإقليمية. و باستثناء سوريا والجزائر عرف مؤشر الميزة النسبية تحسنا في بقية الدول العربية، كما عرف ظهور قدرات تنافسية في خدمات جديدة، مما يعني تطوير هذه الدول قدرات يمكن استغلالها في تعزيز صادراتها الدولية من الخدمات كلبنان والسعودية فيما يخص الخدمات المالية.

V. المكاسب المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

لتحديد الخدمات ذات الأهمية النسبية و المحتملة في التجارة البينية للدول العربية، أو تلك التي تتوفر على فرص للتوسع فيها، يرد في الجدول رقم (5) الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في السوق الإقليمي للدول العربية.[11] في محاولة للتحقق من الإمكانيات التي تملكها الدول العربية كتعبير عن تحرير التجارة بينها إلى تسريع تجارة الخدمات التي تتمتع بها الدول العربية بميزة نسبية أم لا من جهة. و التكهن باحتمالات نشوء تجارة جديدة في خدمات و قطاعات معينة بين الدول العربية في ظل هياكل الصادرات و الواردات الحالية.

نلاحظ بمقارنة نتائج مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصعيد الدولي والإقليمي والواردة في الملحقين رقم (4 و5) أنه ضمن 11 خدمة ضمن التصنيف الخاص بتجارة الخدمات الدولية هناك 5 خدمات تظهر قدرة على التواجد أو التحسن في توجهها نحو الأسواق البينية مقارنة بالتصدير لبقية أنحاء العالم، تشمل على الخصوص خدمات الحاسوب و المعلومات (نشير هنا إلى الدور المحتمل للغة العربية في خدمات الحاسوب كالبرمجيات المعربة كميزة يمكن أن تعزز فرص النفاذ إلى السوق الإقليمي لهذه الفئة من الخدمات)، والخدمات الشخصية و الترفيهية والخدمات المالية وخدمات التأمين بالإضافة إلى الرسوم المتحصلة من الملكية و التراخيص. هذا إضافة إلى بقية الخدمات التي تتمتع فيها الدول العربية بميزة نسبية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي كخدمات السفر والنقل اللذان يتميزان بأهمية معتبرة لدى معظم الدول العربية.

كما تظهر جل الدول العربية عدد أكبر من الميزات النسبية و أكثر تنوعا على الصعيد الإقليمي مقارنة بالقدرة على التنافس على الصعيد الدولي، وهذا ما يعزز الفرص لازدهار التجارة البينية في الخدمات وانعكاساتها المحتملة على التجارة البينية السلعية خاصة في القطاعات الوثيقة الصلة بينهما كخدمات النقل و الخدمات المالية.

ولاختبار فيما إذا كانت هذه الخدمات قد تستفيد من اتفاقيات تحرير التجارة بين الدول العربية في حال توسيعها لتشمل الخدمات نلاحظ من نتائج الجدول أن لبعض الدول العربية فرص مهمة يمكن استثمارها في تنشيط التجارة البينية في الخدمات، ويظهر هذا أكثر جلاء في حالة اقتصاديات مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية باعتبارهما أكبر اقتصادين مستوردين للخدمات بين الدول العربية مما يعني أن لهما إمكانيات كبيرة لإحلال وارداتهما بصادرات من بقية الدول العربية، كمصر و لبنان و المغرب و فلسطين، و هذا في الخدمات التي تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية في السوق الإقليمي. كما أن المؤشر يبرز امتلاك هذه الدول العربية إمكانية أن تنشط صادراتها و تخلق لنفسها فرص لنفاذها إلى أسواق الدول العربية الأكثر تنويعا من جهة أخرى. و حتى بالنسبة إلى الاقتصاديات الأقل تنويعا أو التي لا تمتلك ميزات نسبية لتصدير الخدمات، فإن أمامها إمكانية لتشجيع التبادل التجاري، من خلال تنويع هياكلها الخدمية وتحقيق تمايز الخدمات و الارتقاء بالتنافسية.

VI. الخلاصة:

تتمتع الدول العربية بالعديد من المقومات لتحقيق التكامل الإقليمي، و مستوى التفاعل الاقتصادي بين هذه الدول لم يستغل استغلالا كاملا، كما أن كثير من خصائصها يؤهلها لخلق فرص واعدة للتكامل الإقليمي. فالدول العربية تتمتع بقاعدة موارد طبيعية وبشرية ومالية متنوعة تنتشر بين بلدانها، وهي تمثل سوقا كبيرة ذات قدرة شرائية لا بأس بها. كما تتمتع الدول العربية بطرق تجارية إقليمية يسهل الوصول إليها نسبيا. و توجد إمكانيات كبيرة لزيادة التكامل بين الدول العربية خاصة في قطاعات الخدمات التي يبرز ضمنها تحرير تنقل الأفراد باعتباره مجالا يتيح مكاسب هائلة يمكن أن تنتشر بين الدول العربية ككل، و تحويلات العاملين من دول عربية إلى دول عربية أخرى. وكذا ازدهار السياحة البينية بين الدول العربية شواهد على ذلك. بالإضافة إلى تدفقات الاستثمارات البينية المتنامية حاليا، الذي يوفر حجة مدعمة لضرورة دمج تحرير الخدمات ضمن خطط التحرير الإقليمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنبع حاجة ملحة في هذا الإطار بشأن توسيع المفاوضات في ظل اتفاقيات تحرير التجارة الإقليمية القائمة بين الدول لتسريع إدماج تجارة الخدمات، حيث أصبح إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من الموضوعات التي لا يمكن تجاوزها خصوصا إذا ما نظرنا إلى أن إدماج هذا القطاع يجلب معه تأثيرات إيجابية قوية و ملموسة على حجم و قيمة التجارة البينية السلعية للدول العربية.

حيث من المرجح أن يكون للتحرير الإقليمي للتجارة في الخدمات آثار إيجابية أكثر من التحرير الإقليمي للتجارة في السلع. و نتيجة لهذا، فإنه من المحتمل أن ينتج عن دعم التحرير الإقليمي العربي للخدمات خدمات فعالة يمكنها أن تزيد من تنافسية السلع وتزيد أيضا من التجارة العربية البينية. إضافة، إلى أنه عند إدخال الخدمات في المفاوضات فإن عملية الأخذ والعطاء تتسع وتكون توقعات الاستفادة من الخدمات أفضل بكثير من التجارة السلعية. ويعد هذا أمر هام جدا للدول العربية التي لديها عدد من أنشطة الخدمات التي تصدرها، وخاصة عند مقارنتها بحالة إنتاجها للسلع.

وحيث شرعت الدول العربية بتحرير التجارة الخارجية للخدمات في إطار الاتفاقيات الدولية، وبالتالي فقد اعتاد العدد الأكبر من الدول العربية على أحكام وآليات التفاوض لتقديم الالتزامات والتعهدات لتحرير التجارة الدولية للخدمات سواء على المستوى متعدد الأطراف أو على المستوى الثنائي مع بعض الشركاء. و هنا يمكن للتحرير على المستوى الإقليمي العربي أن يساعد على دعم صناعة الخدمات الناشئة من خلال المنافسة داخل حدود السوق الإقليمية وعلى مستوى أقل من العالمية. فبالإضافة إلى الخدمات التي بدأت بالفعل في التواجد على المستوى العالمي (مثل خدمات الشركات العربية العاملة في مجالي الاتصالات والتشييد والبناء) ، هناك قطاعات خدمية أخرى يمكن أن يتم دعمها على المستوى الإقليمي العربي لكي تكتسب القدرة على المنافسة دولياً وعالمياً، مثال ذلك خدمات الأعمال وخدمات الرياضة والترفيه.

ويوجد العديد من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تتبناها الدول العربية لتحقيق المزيد من التكامل الإقليمي في مجال تحرير التجارة البينية للخدمات في هذا الإطار، كمراجعة التشريعات لزيادة فاعلية القواعد والقوانين حيث يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية التي قد تعيق حركة إصلاح وتحرير قطاعات خدمية عدة، الشيء الذي قد يتطلب جهدا مشترك لمراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية، بحيث يتم حذف القواعد غير الضرورية، ويتبع ذلك وضع مصفوفة للمقارنة بين وضع كل قطاع من القطاعات الخدمية في مختلف الدول العربية. وقد تكون إحدى الخطوات الأكثر فعالية في التكامل الإقليمي تحقيق التوافق التشريعي والذي لا يتطلب بالضرورة توحيد القوانين للتوصل إلى التحرير، بل يمكن تحقيق هذا التوافق (التقارب) من خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل، مثل الاعتراف بالمؤهلات العلمية والمهنية بغرض الالتحاق بالتعليم العالي أو التدريب وذلك لتسهيل الأسلوب الثاني لتوريد الخدمات، وهو ما ينعكس أيضا على تسهيل الأسلوب الرابع لتوريد هذه الخدمة. كما أن ضمان التحرير الفعال على المستوى الإقليمي يتطلب أن يكون هناك تعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية في الدول العربية.

وفي بعض القطاعات الخدمية الأخرى كخدمات النقل والخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، قد يشكل إصلاح السياسات والقواعد التنظيمية بما يخفف الحواجز التقييدية أولوية قصوى في الدول العربية، لتقليل تكاليف الإنتاج و التجارة الداخلية و البينية على سواء، وهو ما قد يكون له مردود كبير أيضا في تيسير القيام بالمزيد من التحرير في التجارة السلعية البينية من خلال تعزيز قدرة الشركات على المنافسة في السوق الإقليمية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الشكل رقم (1): التشابكات الإقليمية في الدول العربية

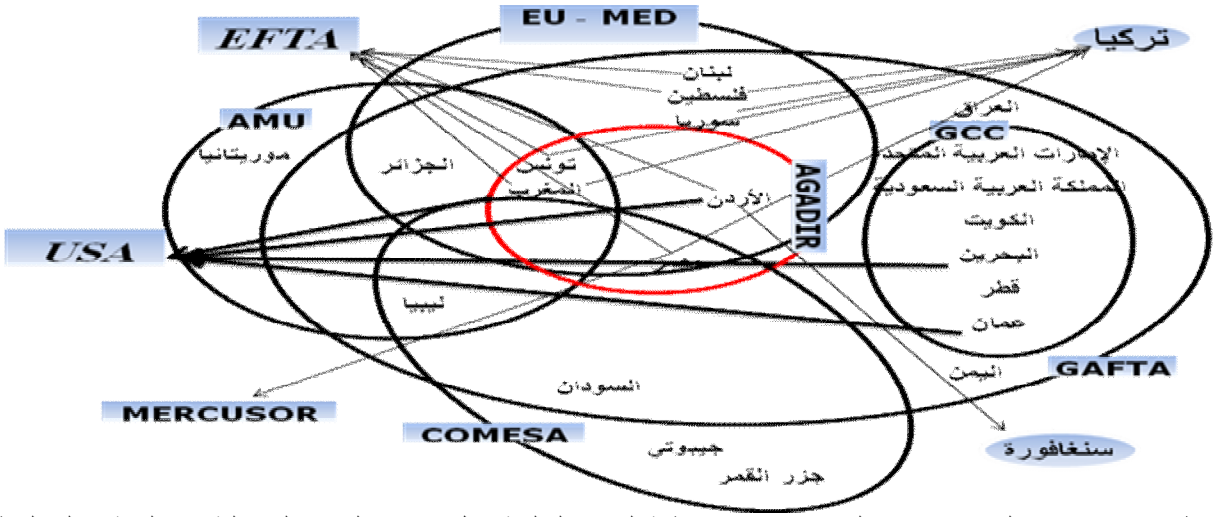

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية حول اتفاقيات التجارة التفضيلية و الإقليمية. (على الخط) http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx:2014/04/25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير المختصرات باللغة اللاتينية إلى:
GAFTA: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. **AMU**: عضو اتحاد المغرب العربي. **GCC**: مجلس التعاون لدول الخليج العربية. **AGADIR**: اتفاقية أغادير بين الدول العربية المتوسطية. **COMESA**: السوق المشتركة لشرق و جنوب شرق إفريقيا. **MERCUSOR**: اتفاقية تجارة مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. **USA**: اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.**EUR-MED**: اتفاقية شراكة متوسطية مع الاتحاد الأوربي. **EFTA**: اتفاقية تجارة حرة مع الرابطة الأوربية للتجارة الحرة.

الشكل رقم (2): مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي و لبعض الدول و المجموعات الدولية سنة 2008

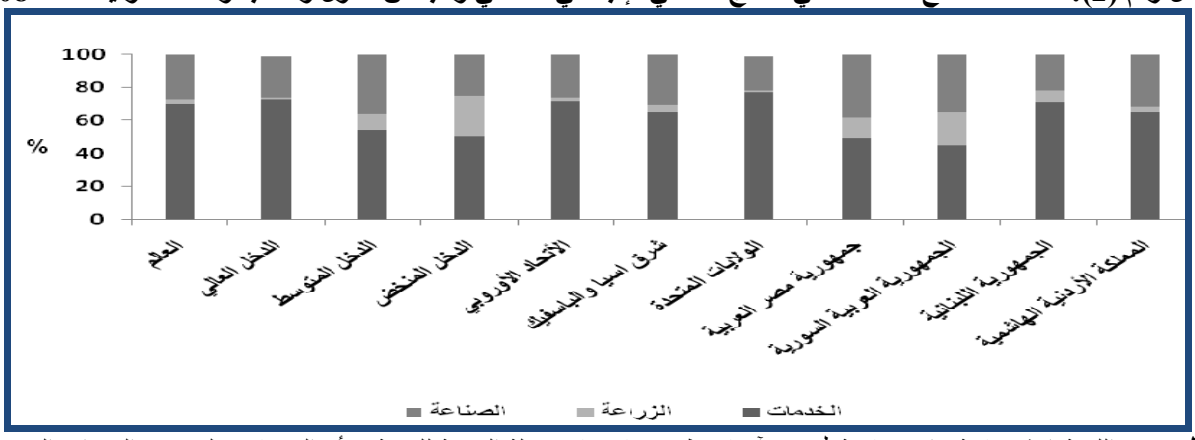

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطور مفاوضات جولة الدوحة للتنمية بشأن الخدمات على مدى السنوات العشر الماضية: منظور إقليمي، مرجع سبق ذكره. ص: 17.

الشكل رقم (3): مساهمة مختلف فئات الخدمات في صادرات الخدمات للدول العربية 2005 و 2010

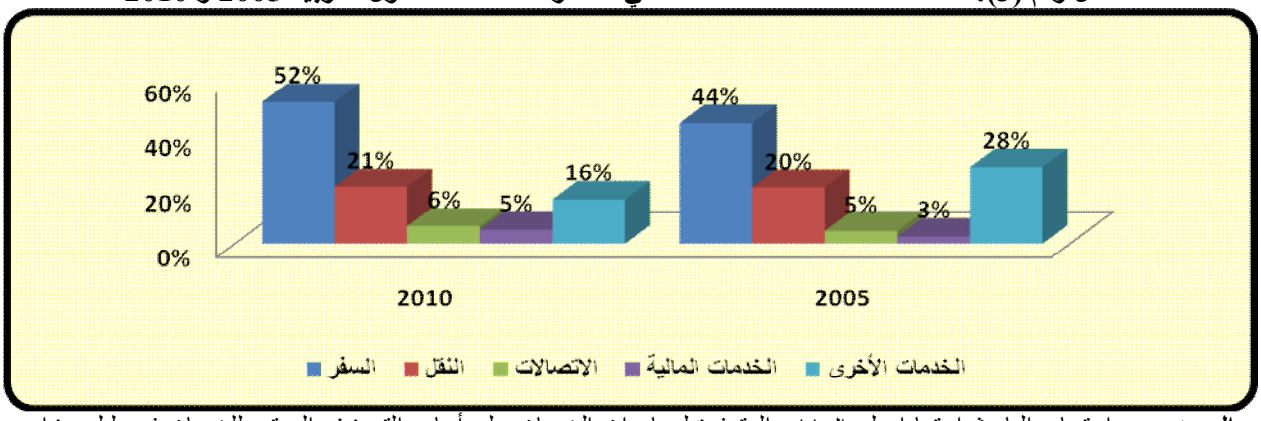

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13) : International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

الشكل رقم (4): مساهمة مختلف فئات الخدمات في واردات الدول العربية من الخدمات 2005 و 2010

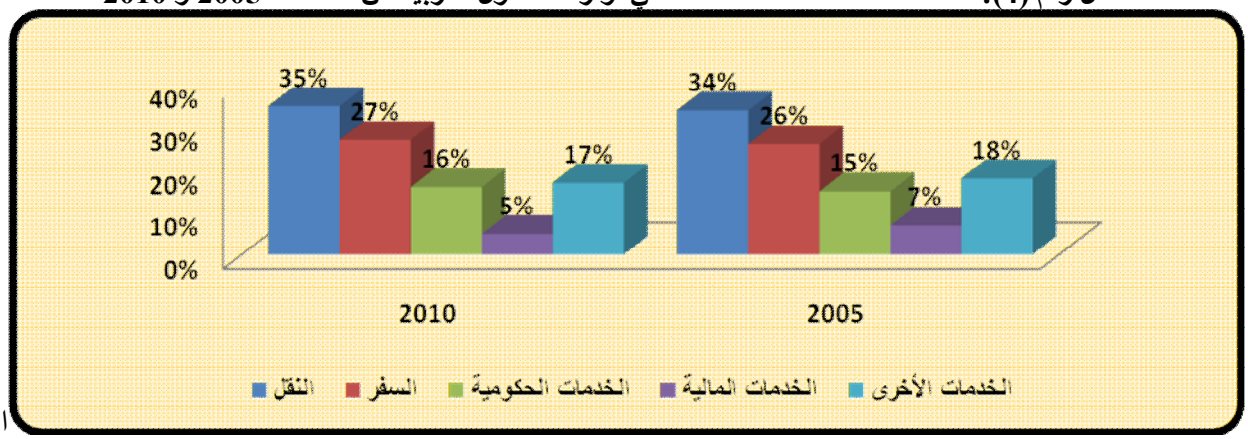

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13) : International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1): نطاق التغطية في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و الإقليمية التي تدخل فيها الدول العربية و التي أخطرت لمنظمة التجارة العالمية إلى غاية 31 ديسمبر2013

الاتفاقية	تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	تاريخ إخطار منظمة التجارة العالمية	نطاق الاتفاقية	المرجعية القانونية للاتفاقية
الاتحاد الأوروبي- الجزائر	01/09/2005	24/07/2006	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- مصر	01/06/2004	03/09/2004	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- الاردن	01/05/2002	17/12/2002	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- لبنان	01/03/2003	26/05/2003	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- المغرب	01/03/2000	13/10/2000	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- فلسطين	01/07/1997	29/05/1997	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- سوريا	01/07/1977	15/07/1977	السلع	المادة 24
الاتحاد الأوروبي- تونس	01/03/1998	15/01/1999	السلع	المادة 24
رابطة EFTA- مصر	01/08/2007	17/07/2007	السلع	المادة 24
رابطة EFTA - الأردن	01/01/2002	17/01/2002	السلع	المادة 24
رابطة EFTA - لبنان	01/01/2007	22/12/2006	السلع	المادة 24
رابطة EFTA- المغرب	20/01/2000	01/12/1999	السلع	المادة 24
رابطة EFTA - فلسطين	23/07/1999	01/07/1999	السلع	المادة 24
رابطة EFTA - تونس	03/06/2005	01/06/2005	السلع	المادة 24
تركيا- مصر	01/03/2007	05/10/2007	السلع	شرط التمكين
تركيا- الاردن	01/03/2011	07/03/2011	السلع	المادة 24
تركيا – المغرب	01/01/2006	10/02/2006	السلع	المادة 24
تركيا – فلسطين	01/06/2005	01/09/2005	السلع	المادة 24
تركيا – سوريا	01/01/2007	15/02/2007	السلع	المادة 24
تركيا – تونس	01/07/2005	01/09/2005	السلع	المادة 24
الو.م .أ -الأردن	17/12/2001	15/01/2002	السلع و الخدمات	المادة 24 و المادة 5
الو.م .أ -المغرب	01/01/2005	30/12/2005	السلع و الخدمات	المادة 24 و المادة 5
الو.م .أ -البحرين	01/08/2006	08/09/2006	السلع و الخدمات	المادة 24 و المادة 5
الو.م .أ -عمان	01/01/2009	30/01/2009	السلع و الخدمات	المادة 24 و المادة 5
الأردن- سنغافورة	22/08/2005	07/07/2006	السلع و الخدمات	المادة 24 و المادة 5
اتفاقية الكوميسا	08/12/1994	04/05/1995	السلع	شرط التمكين
الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي	01/01/2003	03/10/2006	السلع	المادة 24
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	01/01/1998	03/10/2006	السلع	المادة 24

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية حول اتفاقيات التجارة التفضيلية و الإقليمية. (على الخط) http://rtais.wto.org/ui/PublicMaintainRTAHome.aspx:2014/04/25

الجدول رقم (2): تطور التجارة الخارجية في الخدمات للدول العربية خلال الأعوام 2000 و2005 و2012 (مليار دولار و %)

الدولة	الصادرات				الواردات			
	2000	2005	2012	التغير% 2012-2005	2000	2005	2012	التغير% 2012-2005
الأردن	1,63	2,33	5,60	17,47	1,72	2,54	4,27	9,79
البحرين	2,17	3,05	4,05	3,97	0,76	1,42	1,91	4,59
الإمارات	0,93	4,78	11,74	24,44	8,57	19,37	42,10	18,91
تونس	2,77	4,02	5,81	6,87	1,22	2,19	3,35	7,10
الجزائر	0,91	2,51	3,57	2,66	2,36	4,78	11,91	29,78
جيبوتي	0,16	0,25	0,34	9,89	0,07	0,08	0,12	10,00
السعودية	4,77	11,41	10,69	-3,13	25,23	33,12	76,77	29,79
السودان	0,03	0,11	0,25	49,50	0,63	1,84	2,32	8,38
سوريا	1,70	2,91	7,33	15,80	1,67	2,36	3,47	7,38
العراق	0,15	0,36	2,84	67.89	0,04	6,09	9,86	10.76
عمان	0,45	0,94	1,90	18,17	1,76	3,14	6,30	15,33
فلسطين	0,47	0,28	0,83	11,42	0,55	0,50	1,14	14,17
قطر	0,36	3,22	3,01	1.23	1,64	4,14	8,78	10.12
القمر	0,04	0,04	0,06	11,42	0,02	0,05	0,09	14,17
الكويت	1,82	4,77	9,32	34,30	4,92	8,71	14,90	10,35
لبنان	-	10,86	16,02	11,13	-	7,92	13,44	15,62
ليبيا	0,17	0,53	0,41	-1,61	0,90	2,35	6,13	20,63
مصر	9,80	14,64	23,81	9,49	7,51	10,51	14,72	6,85
المغرب	3,03	8,10	12,55	11,42	1,89	3,85	7,44	14,17
موريتانيا	0,03	0,08	0,12	14,0	0,17	0,38	0,67	12,51
اليمن	0,21	0,37	1,61	56,14	0,81	1,24	2,32	14,45
المجموع	**31,63**	**75,58**	**121.8**	**12,4**	**62,43**	**116,6**	**232,2**	**17,18**

- بيانات غير متوفرة

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13): International Trade Center, *Trade Mape. On:* *www.trademap.org*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3): مؤشر التركز والتنوع لصادرات الدول العربية من الخدمات 2005 و2010

السنوات	2005			2010		
المؤشر	حصة 3 أهم خدمات في إجمالي الصادرات%	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	حصة 3 أهم خدمات في إجمالي الصادرات%	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الجزائر	44.31	0,428	0.447	56.16	0,561	0.447
البحرين	74.06	0.816	0.674	75.82	0.876	0.526
جزر القمر	69.76	0.722	0.903	71.57	0.684	0.903
جيبوتي	71.00	0.789	0.847	62.00	0.639	0.853
مصر	39.64	0.394	0.145	32.60	0.359	0.309
العراق	97.35	0.917	0.700	94.63	0.852	0.748
الاردن	62.00	0.669	0.768	64.0	0.689	0.774
الكويت	94.0	0.908	0.710	85.0	0.758	0.626
لبنان	46.1	0.541	0.305	48.8	0.571	0.274
ليبيا	55.1	0.616	0.825	78.6	0.875	0.733
المغرب	56.9	0.545	0.530	53.4	0.524	0.315
عمان	71.0	0.869	0.735	73.8	0.873	0.701
فلسطين	65.8	0.719	0.497	80.3	0.818	0.691
قطر	53.5	0.690	0.705	58.2	0.693	0.659
السعودية	55.7	0.620	0.693	62.8	0.664	0.628
السودان	78.3	0.651	0.648	87.3	0.735	0.607
سوريا	66.8	0.585	0.544	84.0	0.805	0.324
تونس	51.00	0.408	0.153	43.0	0.398	0.222
الإمارات	89.40	0.852	0.854	93.96	0.852	0.899
اليمن	83.24	0.803	0.794	72.03	0.757	0.851
متوسط الدول العربية	**86.00**	**0.756**	**0.717**	**82.00**	**0.716**	**0.511**

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13) : International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

الجدول رقم (4): الميزة النسبية الظاهرة لصادرات بعض الدول العربية من الخدمات 2005 و2010

السنوات	2005		2010	
المؤشر	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية
الجزائر	5	الاتصالات، التأمين، النقل، الإنشاءات، خدمات أعمال أخرى	4	الاتصالات، النقل، الإنشاءات، خدمات أعمال أخرى
البحرين	0	--	3	الاتصالات، التامين، السفر
مصر	4	الاتصالات، النقل، الإنشاءات، السفر	4	الاتصالات، النقل، الإنشاءات، السفر
العراق	2	النقل، السفر	2	السفر، الخدمات الحكومية
الاردن	2	السفر، الخدمات الحكومية	2	السفر، الخدمات الحكومية
الكويت	3	الاتصالات، الخدمات الحكومية، النقل	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، النقل، التأمين
لبنان	3	التأمين، خدمات أعمل أخرى، السفر	5	الاتصالات، الخدمات المالية، الإنشاءات، السفر، الخدمات الشخصية و الثقافية
ليبيا	3	الخدمات الحكومية، السفر، التامين	3	الاتصالات، النقل، التامين
المغرب	3	الاتصالات، الخدمات الحكومية، السفر	3	الاتصالات، الخدمات الحكومية، السفر
عمان	2	النقل، السفر		الاتصالات، النقل، السفر
فلسطين	5	الاتصالات، الخدمات الحكومية، السفر، الإنشاءات، خدمات شخصية و ثقافية	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، السفر، الإنشاءات،
قطر	1	النقل	4	الاتصالات، النقل، الخدمات الحكومية، التأمين
السعودية	2	خدمات أعمل أخرى، السفر	5	الاتصالات، الخدمات المالية، التأمين، الخدمات الحكومية، السفر
سوريا	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، السفر، الخدمات الشخصية و الترفيهية	2	الخدمات الحكومية، السفر
تونس	4	الإنشاءات، الخدمات الحكومية، النقل، السفر	5	الاتصالات، الإنشاءات، الخدمات الحكومية، النقل، السفر
الإمارات	2	الخدمات الحكومية، السفر	3	الخدمات الحكومية، السفر، النقل
الدول العربية	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، التأمين، السفر	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، النقل، السفر

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13) : International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (5): الميزة النسبية الظاهرة الإقليمية لصادرات بعض الدول العربية من الخدمات 2005 و2010

السنوات	2005		2010	
المؤشر	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية بين الدول العربية	عدد الميزات النسبية	الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية بين الدول العربية
الجزائر	6	الخدمات المالية، التأمين، النقل، الإنشاءات، خدمات أعمال أخرى، خدمات الحاسوب و المعلومات	6	الخدمات المالية، النقل، الإنشاءات، خدمات أعمال أخرى، رسوم الملكية و التراخيص، التأمين
البحرين	3	الاتصالات، التأمين، النقل	3	الاتصالات، التأمين، النقل
مصر	7	الخدمات المالية، رسوم الملكية و التراخيص، النقل، الإنشاءات، خدمات شخصية و ترفيهية، خدمات الحاسوب و المعلومات، السفر	5	النقل، الإنشاءات، خدمات شخصية و ترفيهية، خدمات الحاسوب و المعلومات، السفر
الأردن	3	السفر، خدمات أعمال أخرى، النقل	4	خدمات أعمال أخرى، النقل،السفر، الخدمات الحكومية
الكويت	4	الاتصالات، الخدمات الحكومية، النقل الخدمات المالية	3	الاتصالات، الخدمات الحكومية، النقل
لبنان	3	خدمات مالية، خدمات أعمل أخرى، السفر	7	الخدمات المالية، رسوم الملكية و التراخيص، الإنشاءات، خدمات شخصية و ترفيهية، خدمات الحاسوب و المعلومات، السفر، خدمات أعمال أخرى
المغرب	2	الخدمات الحكومية، السفر	5	خدمات الحاسوب و المعلومات، السفر، خدمات أعمال أخرى، الخدمات الحكومية رسوم الملكية و التراخيص
قطر	1	النقل	4	الاتصالات، النقل، الخدمات الحكومية، التأمين
السعودية	2	خدمات أعمل أخرى، السفر	5	النقل، الخدمات المالية، التأمين، الخدمات الحكومية، السفر
سوريا	5	خدمات الحاسوب و المعلومات، الخدمات الحكومية، السفر، الخدمات الشخصية و الترفيهية، الخدمات المالية	3	الخدمات الشخصية و الترفيهية الخدمات الحكومية، السفر
تونس	6	الإنشاءات، الخدمات المالية، رسوم الملكية و التراخيص، النقل، السفر، خدمات الحاسوب و المعلومات	6	الإنشاءات، الخدمات الحكومية، رسوم الملكية و التراخيص، النقل، السفر، خدمات الحاسوب و المعلومات
الإمارات	3	النقل،الخدمات الحكومية، السفر	3	النقل،الخدمات الحكومية، السفر

المصدر: من احتساب الباحث اعتمادا على البيانات المتوفرة لصادرات الخدمات على أساس التصنيف المعتمد للخدمات في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس). و المتاحة على الموقع (تاريخ التحميل 2014/02/13) : International Trade Center, *Trade Mape. On:* www.trademap.org

الإحالات والمراجع:

*. تتضمن التجارة في الخدمات أربعة طرق لتوريد الخدمات و هي: انتقال المستهلك للخارج للاستفادة من الخدمة كالسياحة و العلاج. وصول الخدمة عبر الحدود مثل اتصالات الهاتف و الفاكس و الإنترنت و التجارة الإلكترونية. إنشاء المؤسسات الأجنبية في بلد الدولة التي تستفيد من خدمات هذه المؤسسات (الاستثمار في مشاريع خدماتية و هو ما يعرف بالوجود التجاري). حركة العمالة لتوفير خدمة معينة في بلد الدولة التي ستستفيد من هذه الخدمة مثل الخبراء و المستشارين في مجالات معينة.

[1]. UNCTAD, **Trade in Services & Development Implications**, Trade & Development Board, Commission on Trade in Goods and Services, Eleventh session, Geneva, 19–23 March 2007. P.14.

[2]. Aaditya *Mattoo* & Carsten *Fink*, **Regional agreements and trade in services**, World Bank Policy Research Working Paper No. 2852. Washington DC, 2002.

[3]. UNCTAD**,** Services, **Development and trade: the regulatory and institutional dimension,** Trade & Development Board**,** Multi-year Expert Meeting on Services, Development and Trade: the Regulatory & Institutional Dimension**,** Second session,Geneva, 17–19 March 2010. P.2.

[4]. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات، المسيرة و الإنجاز، الطبعة السابعة، الرياض، 2013، ص.153-154.

**. تتكون الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات من جزأين: الجزء الأول يتعلق بالأحكام العامة لتحرير تجارة الخدمات، و في هذا الجزء تم مراعاة أن تتماشى هذه الأحكام العامة مع تلك الواردة باتفاقية "الغاتس" في إطار منظمة التجارة العالمية. أما الجزء الثاني من الاتفاقية العربية، فيتعلق بجداول الالتزامات و التعهدات الخاصة بالدول الأطراف في الاتفاقية، و تم في هذا الجزء مراعاة الآتي:

- أن تفوق الالتزامات و التعهدات التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية، الالتزامات و التعهدات التي تقدمت بها في منظمة التجارة العالمية، بحيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها في الإطار العربي جزءا هاما من تجارة الخدمات العربية؛
- اعتماد القوائم الإيجابية في جداول الالتزامات التي تقدمها الدول العربية الراغبة في الانضمام؛
- الاتفاق على قواعد موحدة تطبق بصورة كاملة على نشاطات الخدمات ، و تم اعتماد قواعد و مبادئ اتفاقية " الغاتس"؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إمكانية بدء المفاوضات بين عدد محدود من الدول العربية، و هي الدول الراغبة في تحرير الخدمات و لها الاستعداد لذلك الآن، و يمكن أن تلتحق بها بقية الدول العربية في مرحلة لاحقة.

أنظر لمزيد من التفصيل: جامعة الدول العربية [الأمانة العامة و آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص.ص.209-210.

[5]. جامعة الدول العربية [الأمانة العامة]، أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المذكرات الشارحة لبنود جدول الأعمال الدورات العادية للمجلس، محاضر الاجتماعات الخاصة ببحث الوضع الحالي للمفاوضات الثنائية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في إطار" جولة بيروت"- بيروت، خلال الفترة فيفري 2007- جويلية 2013.

[6]. الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير،دليل تعريفي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، عمان، أفريل 2007، ص.3.

[7]. جامعة الدول العربية [الأمانة العامة و آخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

[***]. يعتبر مؤشري تنوع و تركز الصادرات من أهم المؤشرات المستخدمة لإجراء المقارنات الدولية لتنافسية الصادرات للسلع أساسا و تم تطبيق نفس المنهجية فيما يخص صادرات الخدمات. و يقيس مؤشر التركز و الذي يعرف أيضا بمؤشر هيرشمان **Hirschman Index** درجة تركز صادرات الخدمات الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين **0** و**1** ، وترمز **1** إلى تركز تام للصادرات الوطنية. و يحسب المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n} \left(\frac{x_{ij}}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث x_{ij} الصادرات من الخدمة i و X إجمالي صادرات الخدمات للدولة j و n عدد الخدمات المصدرة.

في حين يقيس مؤشر التركز و الذي يعرف أيضا بمؤشر هرفندال **Herfindahl Index** انحراف حصة صادرات الخدمات الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك الخدمات الرئيسية في الصادرات العالمية. و يتراوح هذا المؤشر بين **0** و**1** ، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية. و يحسب المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} \left| h_{ij} - h_i \right|}{2}$$

حيث h_{ij} تمثل حصة صادرات الخدمة i من إجمالي صادرات الخدمات للدولة j و h_i تمثل حصة صادرات الخدمة i من إجمالي صادرات العالم.

أما مؤشر الميزة النسبة الظاهرة يعرف أيضا بمؤشر بلاسا **Balassa Index / RCA Index** يقيس نصيب الخدمة من صادرات بلد ما منسوبا إلى نصيبها من التجارة العالمية. و إذا كان نصيب الخدمة في صادرات البلد أكبر من النصيب المناظر له من التجارة العالمية تكون الميزة النسبية أكبر من الواحد، و يشير إلى تمتع البلد بميزة نسبية صريحة في هذه الخدمة و إذا كان المؤشر أقل من الواحد فإن البلد يفتقر إلى ميزة نسبية في الخدمة. و تم احتساب المؤشر وفق الصيغة التالية:$\mathbf{RCA_{ij} = (X_{ij} \div X_{tj}) / (X_{iw} \div X_{tw})}$. حيث تشير **x** إلى الصادرات و **i** إلى البلد و **j** إلى الخدمة و **w** إلى العالم ، و **t** إلى المجموع. و ترد في الجدول رقم **(4)** نتائج المؤشر الخاصة بالدول العربية.

كما لجأنا إلى حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على الصعيد الإقليمي لخدمة معينة **Regional Revealed Comparative Advantage Index**، و الذي يحاول تحديد الخدمات التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في الأسواق الإقليمية بنفس المنهجية المتبعة في تحديدها على مستوى الأسواق الدولية مثلما تم استعراضه في الجدول رقم (4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com